Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

الأردن في تقرير مؤشر التنافسية العالمي للعام 2025

قراءة في نتائج المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

تقرير

Jordan Economic Forum | JEF
المنتـــدى الإقتصـــادي الاردنـــي

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 2019 / 08 / 08 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2019121117781.

زورونا على مواقع التواصل الاجتماعي

امسح الرابط لمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي

الملخص التنفيذي

يستعرض هذا التقرير أداء الأردن في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2025 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية(IMD) ، ويقدّم قراءة تفسيرية لما يعنيه تحسن ترتيب الأردن إلى المرتبة 47 من أصل 69 اقتصاداً على مستوى السياسات والاقتصاد الحقيقي. وينطلق التقرير من أن مفهوم التنافسية في منهجية IMD لا يقيس حجم الاقتصاد بقدر ما يقيس كفاءة النظام الاقتصادي وقدرته على تنظيم مؤسساته وسياساته وأسواقه وبنيته التحتية بطريقة تحول الموارد المتاحة إلى أداء مستدام. كما يجمع التقرير بين تحليل محاور IMD الأربعة: الأداء الاقتصادي، وكفاءة الحكومة، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، وبين مقارنة تفسيرية مع مجموعة مختارة من الدول القريبة من الأردن في الترتيب التنافسي (بما في ذلك دول في المجموعة الأوروبية)، بهدف توضيح ترتيب الأردن ضمن شريحة من الدول المختارة .

ويخلص التقرير إلى أن تحسن ترتيب الأردن في السنوات الأخيرة يعكس تقدما تدريجيا تدعمه بصورة رئيسية الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقابلية التنبؤ بالسياسات، وعدد من نقاط القوة المؤسسية. ويبرز ذلك بشكل خاص في مؤشرات استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم، إلى جانب عناصر تعزز مناخ الاستثمار مثل وضوح الإطار التنظيمي وفعالية بعض الجوانب التشغيلية في الإدارة العامة. وعلى صعيد الأعمال، يستفيد الأردن من قاعدة ريادية نشطة ومن ميزات حوكمية واجتماعية ملحوظة، من بينها ارتفاع نسبة تمثيل النساء في المناصب الإدارية وفقاً للمعايير الدولية. كما تسهم المؤشرات المرتبطة بالسياحة في تعزيز الإيرادات الخارجية وإبراز قدرة الاقتصاد على الصمود.

كما أن هذا التحسن لا يلغي وجود تباين بين المحاور، إذ تُظهر نتائج المؤشر أن البنية التحتية من نقاط الضعف النسبية مقارنة بترتيب الأردن العام، الأمر الذي يحد من أثر المكاسب المتحققة في الاستقرار والمؤشرات المؤسسية.

وفي المقابل، يكشف التقرير عن مفارقة محورية تتمثل في أن تحسن ترتيب الأردن التنافسي يتزامن مع ضغوط حادة في سوق العمل، ولا سيما ارتفاع معدلات البطالة بما في ذلك بين الشباب والنساء. وتبرز هنا أهمية التمييز في منهجيات التنافسية بين تحسن بعض جوانب "سوق العمل" بوصفه بعدا تنظيميا أو كلفيا ضمن محور كفاءة الأعمال، وبين نتائج سوق العمل الفعلية المرتبطة بالتشغيل وتوليد الوظائف. وتشير الحالة الأردنية إلى أن الاستقرار والمصداقية المؤسسية لم يترجما بعد إلى نموذج نمو مولد للوظائف بالقدر الكافي، ما يجعل القيود البنيوية في المرحلة المقبلة مرتبطة أكثر برفع الإنتاجية، وتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية القابلة لخلق فرص عمل وللتصدير، وتعزيز قدرة الاقتصاد على استيعاب الابتكار، وتوسيع المشاركة الاقتصادية .

ويؤكد التقرير كذلك أن قرب الأردن من بعض الاقتصادات الأوروبية في الترتيب ينبغي فهمه باعتباره تقاربا وظيفيا لا تماثلا تنموياً، فهو يدل على أن الأردن قادر على المنافسة ضمن الشريحة نفسها من حيث كفاءة النظام والاستقرار، إلا أن التحدي الرئيسي يتمثل في تحويل الاستقرار إلى إنتاجية أعلى وقطاعات قابلة للتصدير، ووظائف أفضل، وتحويل الفرص التنافسية إلى تدفق الاستثمار عبر ترويج احترافي وممنهج.

ويختتم التقرير بأن المرحلة المقبلة تتطلب انتقالاً من تقدم قائم على الاستقرار إلى تحول قائم على الإنتاجية والتشغيل. وتشمل الأولويات تعميق الإصلاحات الميسّرة لخلق الوظائف في القطاع الخاص، تحسين مواءمة المهارات ورفع المشاركة في سوق العمل، تسريع منظومة الابتكار والبحث والتطوير وتحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات، وتعزيز تنويع الصادرات والقطاعات القابلة للتداول لتقليل الاختلالات الخارجية. وبالتوازي، ينبغي التعامل مع الترويج الاستثماري بوصفه أداة سياسية واقتصادية مركزية لا نشاطاً مكملاً.

وبصورة عامة، يقدم التقييم رؤية إيجابية حذرة: إن مكاسب الأردن التنافسية حقيقية ومهمة، كما أنها تعزز الاستنتاج بأن الأردن يمتلك بيئة استثمارية أكثر نضجاً مما يُفترض عادة. إلا أن استدامة هذه المكاسب ستعتمد على قدرة الأردن على تحويل التنافسية إلى استثمار وتشغيل، وبالتالي معالجة التحدي الهيكلي الأهم المتمثل في تحقيق نمو شامل قائم على الإنتاجية يولد فرص عمل على نطاق واسع.

أصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) **"الكتاب السنوي للتنافسية العالمي 2025"** [1] في شهر يونيو من عام 2025، والذي يقيس أداء 69 دولة مشاركة بما فيها الأردن. يصنف الكتاب أكثر من 300 مؤشر فرعي تتوزع حول أربع محاور رئيسية تلم بالوضع الاقتصادي والإداري والاجتماعي للدول، وتكمن أهمية هذا التصنيف كونه أداة يساعد على فهم الوضع الاقتصادي والحياة المعيشية في هذه الدول، حيث يأخذ في اعتباره بعض العوامل الاجتماعية التي تقيس معايير الرفاه والخدمات المعيشية. ومن الجدير هنا الاشارة الى توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، التي دعا فيها إلى تعزيز نوعية الحياة لجميع المواطنين، وتبني رؤية التحديث الاقتصادي "نوعية الحياة" كمحرك رئيس لتعزيز معايير المعيشة الأساسية.

وتكمن أهمية تقرير مؤشر التنافسية، في كونه يأتي في ظل توقف البنك الدولي عن إصدار تقريره السنوي "سهولة ممارسة الأعمال" منذ عام 2020، مما عزز من أهمية هذا التقرير بوصفه أحد المراجع الدولية الرئيسية في تقييم الأداء الاقتصادي للدول.

أما على مستوى المحاور الرئيسية للمؤشر، فإن كل محور منها يعكس بُعدًا محددًا من جوانب قوة الاقتصاد الوطني وفعاليته، ويقدّم قراءة أكثر تفصيلًا لأداء المملكة ضمن هذه المجالات:

1

محور الأداء الاقتصادي

يقيس قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام عبر مجموعة من المؤشرات التي تشمل أداء الاقتصاد المحلي، وحركة التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار الدولي، ومستويات التوظيف، إلى جانب مستويات الأسعار. ويُظهر هذا المحور مدى متانة النشاط الاقتصادي وحيوية الأسواق المحلية وقدرتها على مواكبة التغيرات الإقليمية والدولية.

2

محور الكفاءة الحكومية

يركز على فعالية الإطار المؤسسي والسياسات الحكومية، بما في ذلك التشريعات التجارية، والسياسات الضريبية، ويقيس قدرة الحكومة على توفير بيئة اقتصادية مستقرة وداعمة للنمو الاقتصادي والاستثمار.

3

محور كفاءة الأعمال

يقيم جاهزية القطاع الخاص وقدرته على المنافسة من حيث الإنتاجية، وكفاءة سوق العمل، وسهولة الوصول إلى التمويل، إضافة إلى الممارسات الإدارية. ويعكس هذا المحور مدى قدرة القطاع الخاص على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتعزيز الابتكار.

4

محور البنية التحتية

يسلط الضوء على جودة البنية الأساسية، بما في ذلك البنية التكنولوجيا والعلمية، الخدمات الصحية والبيئة، ومستوى التعليم، وهي ركائز أساسية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدولة على المدى الطويل.

[1] IMD – International Institute for Management Development. (2025). World Competitiveness Ranking 2025. https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness-ranking/

تحليل الأداء العام لمؤشر التنافسية العالمي:

وحول أبرز نتائج الكتاب لعام 2025، تواصل سويسرا تمركزها ضمن المراتب الأولى في التصنيف العام خلال السنوات الأخيرة، حيث جاءت في المرتبة الأولى عالميًا في تقرير 2025، تلتها سنغافورة في المرتبة الثانية. في حين جاءت فنزويلا وناميبيا ضمن المراتب الأخيرة في تصنيف المؤشر العام.

الشكل (1): أبرز نتائج الكتاب السنوي للتنافسية العالمي 2025

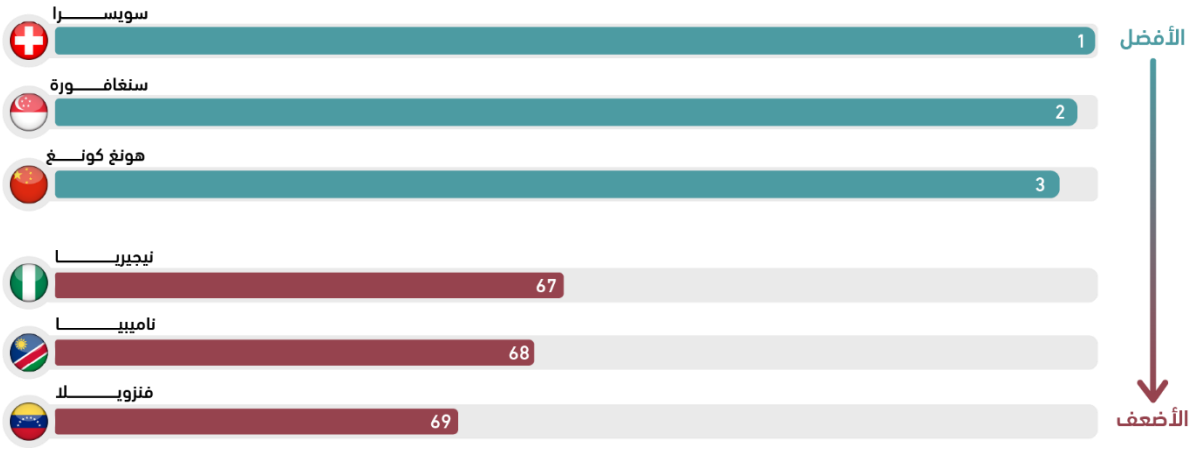

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2025

وبالاستناد الى نتائج مؤشر التنافسية العالمي لعام 2025، حل الأردن في المرتبة 47 عالميًا (57.79 نقطة)، مسجلاً تقدماً بمرتبة واحدة مقارنة بعام 2024 (55.51 نقطة). ليعكس ارتفاعًا في الأداء العام بمقدار 2.28 نقطة، وهو تطور إيجابي يشير إلى تحسن نسبي في بعض عناصر البيئة الاقتصادية والمؤسسية، مثل كفاءة سوق العمل، مستوى البنية التحتية، وتطور بيئة الأعمال.

ومن خلال تتبع أداء المملكة خلال العقد الأخير، سجلت المملكة مساراً متذبذباً بقي عمومًا ضمن نطاق نقاط محدده، حيث تراوحت نتائجه بين نحو (58 و47)، محققاً أفضل أداء له في عام 2025 (47)، بينما سجّل أضعف أداء في عام 2020 عند ترتيب 58.

في حين لا يزال الاقتصاد الوطني يواجه عدداً من القيود الهيكلية والتحديات الاقتصادية التي تحد من تحقيق تقدم تنافسي أسرع، وتتمثل أبرزها في محدودية الموارد الريعية —المتمثلة في الإيرادات غير الإنتاجية الناتجة عن الموارد الطبيعية أو العوائد السيادية— وغياب صناديق الثروة السيادية، ما يضيّق الحيز المالي ويزيد الاعتماد على الإيرادات الضريبية لتمويل الموازنة. كما يشكل ارتفاع الدين العام إلى نحو (95.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتدنّي المشاركة الاقتصادية عند (17.1%) عوامل تحدّ من توسيع القاعدة الإنتاجية والضريبية. الى جانب تفاقم التوترات الإقليمية واضطرابات التجارة حالة عدم اليقين، بالتزامن مع ضعف الطلب المحلي وتراجع أسعار الصادرات، ما يضغط على الحساب الجاري. إضافةً إلى ذلك،

يستمر ارتفاع البطالة (21.4%) خاصة بين الشباب والنساء في إضعاف فرص تحقيق نمو شامل ومستدام يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

الشكل (2): أداء الأردن في مؤشر التنافسية العالمي (2016–2025) - مرتبة

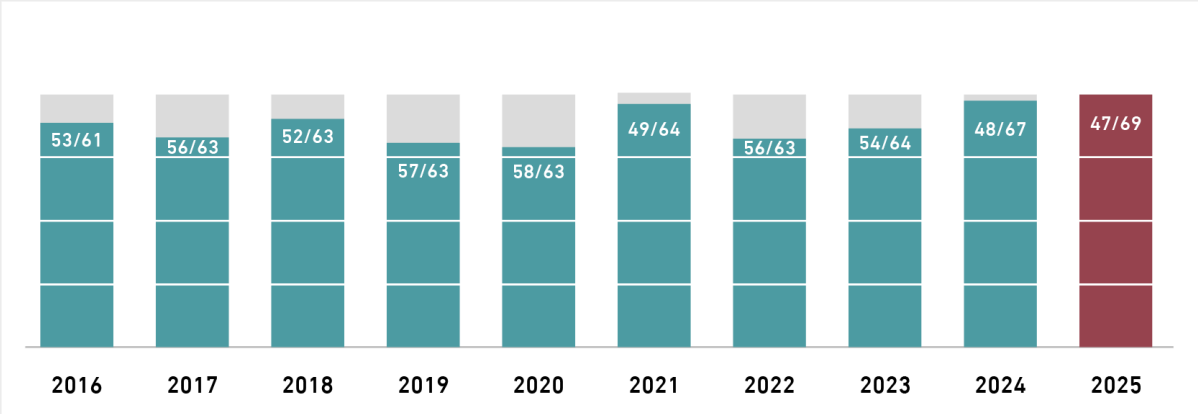

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2025

أما على صعيد المحاور الفرعية الرئيسية، حقق الأردن أفضل أداء ضمن **محور كفاءة الأعمال** حيث جاء في المرتبة 33 عالميًا وبمجموع نقطي بلغ نحو (55.3)، متقدمًا عن عام 2024 بمقدار مرتبة واحدة، في المقابل، سجل الأردن أضعف أداء في **محور الأداء الاقتصادي**، إذ حل في المرتبة 65 عالميًا وبمجموع نقطي بلغ نحو (33.93)، متراجعًا عن عام 2024 الذي جاء في المرتبة 63 عالميًا،

الشكل (3): المحاور الفرعية ضمن مؤشر التنافسية العالمي 2025 - مرتبة

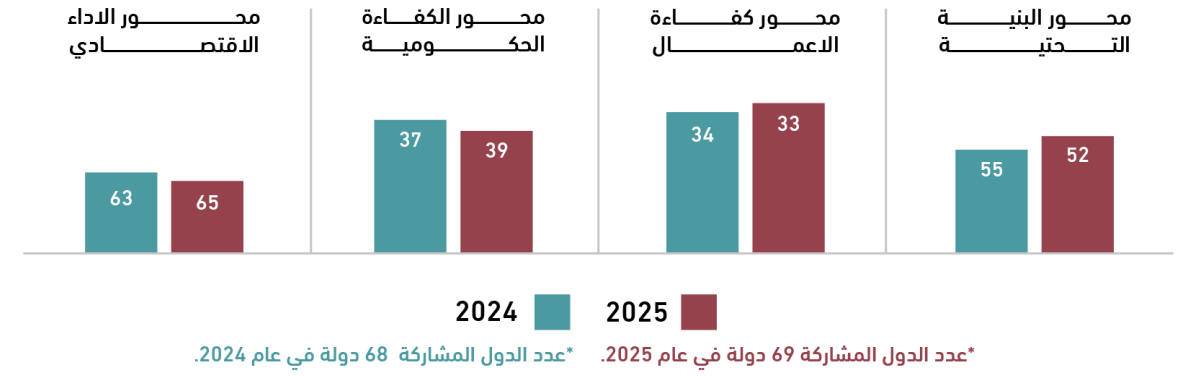

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي

وانطلاقًا من أهمية رصد نقاط القوة والتحديات في كل محور رئيسي، ارتأى المنتدى استعراض أداء الأردن وتحليل نتائجه ضمن المحاور الفرعية الأربعة، وفقًا لما يلي:

محور الأداء الاقتصادي:

شهد أداء الأردن تراجعًا طفيفًا خلال عام 2025، إذ حل في المرتبة 65 مقارنةً ب 63 في عام 2024، ويعزى هذا التراجع إلى ضعف الاقتصاد المحلي وتراجع التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، كما استمر واقع التشغيل في سوق العمل في إظهار هشاشة واضحة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المشاركة الاقتصادية، وفي المقابل، سجل مؤشر الاسعار تحسّنًا ملموسًا بارتفاع ترتيبه من المرتبة 19 إلى المرتبة11 في حين تراجعت التجارة الدولية بشكل ملحوظ من المرتبة 40 إلى 50، مما يعكس استمرار التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأردني.

في المقابل، ما تزال تحديات واقع التشغيل تمثل عامل الضغط الأكبر على التنافسية، حيث جاء الأردن في مراتب متأخرة في نسبة التشغيل (المرتبة 69) وبطالة الشباب (المرتبة 67)، إلى جانب استمرار البطالة الكلية عند مستويات مرتفعة (المرتبة 66) كما يحدّ ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية من القدرة على تحويل الاستقرار النقدي إلى نمو مستدام. وبذلك يعكس المحور مزيجًا من نقاط قوة واضحة في الاستقرار السعري والسياحة، مقابل تحديات هيكلية قائمة في العمالة والتجارة والاستثمار.

وعلى الرغم من التحديات، إلا أنه تظل السيطرة على التضخم قوة أساسية للأردن، حيث احتل المرتبة الأولى عالميًا في استقرار الأسعار حسب ما جاء في التقرير، إلى جانب ذلك، يواصل الاقتصاد الأردني تحقيق أداء جيد في الايرادات السياحية ومستوى إيجارات المكاتب، مما يعزز بيئة الاستثمار ويدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي.

الشكل (4):محور الأداء الاقتصادي - مرتبة

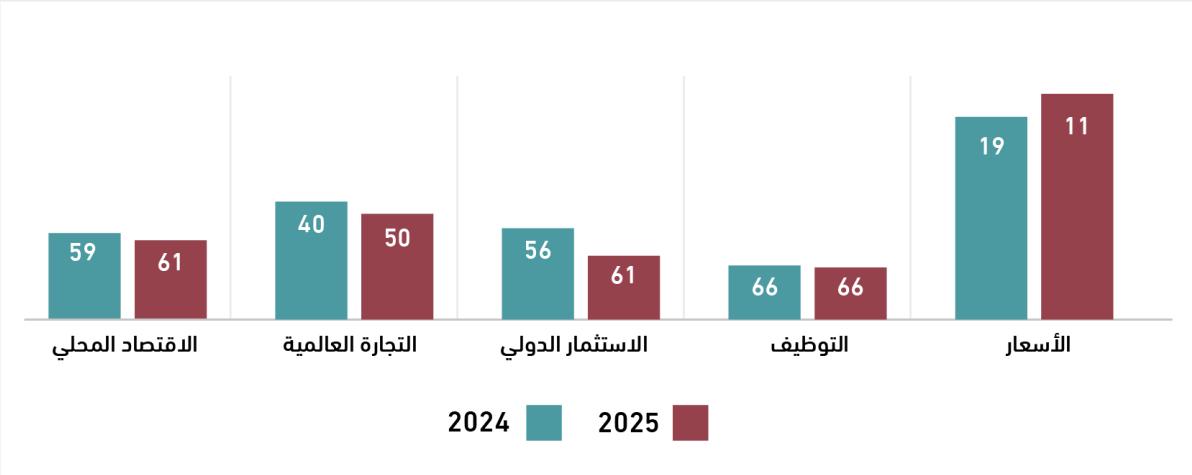

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي

محور الكفاءة الحكومية:

سجل الأردن تراجعًا ملموسًا في هذا المحور، حيث جاء في المرتبة 39 في عام 2025 مقارنةً ب 37 في عام 2024، ويعكس هذا التراجع تسارع تحسن أداء الدول المنافسة، أكثر من كونه انخفاضًا جوهريًا في الأداء المحلي، نظرًا لاستقرار القسم الأكبر من المؤشرات الفرعية، وفي المقابل، يبرز تحسن محدود في المالية العامة بارتفاع ترتيبها من 42 إلى 40، مقابل تراجع ملحوظ في الإطار المؤسسي الذي انخفض ترتيبه من 36 إلى 39، مما أسهم في الحد من قدرة المحور على تحقيق نتائج أفضل.

وتبرز داخل المحور نقاط قوة أساسية ذات أثر مباشر على بيئة الأعمال، أهمها انخفاض تكاليف الفصل من العمل التي يحتل فيها الأردن المرتبة الأولى عالميًا، إلى جانب مستوى جيد لكفاءة البيروقراطية التي جاءت في المرتبة الخامسة، بالإضافة إلى كفاءة تحصيل ضريبة الدخل التي سجلت أداءً متقدمًا، مما يعكس قدرة تشغيلية جيّدة في بعض جوانب الإدارة الحكومية.

وعلى صعيد التحديث الإداري، أحرز الأردن تقدمًا ملموسًا منذ انطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، إذ تم إنجاز 48 أولوية من أصل 51 أولوية محددة لعام 2023 بنسبة بلغت نحو 94% بحسب اخر بيانات صادرة، ويعكس هذا المستوى من التنفيذ تحسنًا في الجاهزية المؤسسية وتطوير الإجراءات والخدمات الحكومية، إلا أن طبيعة هذه الإصلاحات تتسم بأثر تراكمي، ما يحدّ من انعكاسها على ترتيب المحور في مؤشر التنافسية العالمي، خاصة في ظل تسارع وتيرة التحسن في أداء الدول المنافسة واستمرار الضغوط المالية والضريبية.

وبالتالي، ما تزال محدودية مستويات الدخل المتاح، وارتفاع ضريبة الشركات، واستمرار العجز المالي تشكل أبرز التحديات التي تؤثر على أداء المحور وتحدّ من قدرة الحكومة على تحقيق تحسن أكبر في ترتيبها، ورغم وجود نقاط قوة مهمة في الإجراءات والسياسات التشغيلية، تفسر هذه الاختلالات المالية والتشريعية الاتجاه العام للتراجع في كفاءة الحكومة خلال هذا العام.

الشكل (5): محور الكفاءة الحكومية - مرتبة

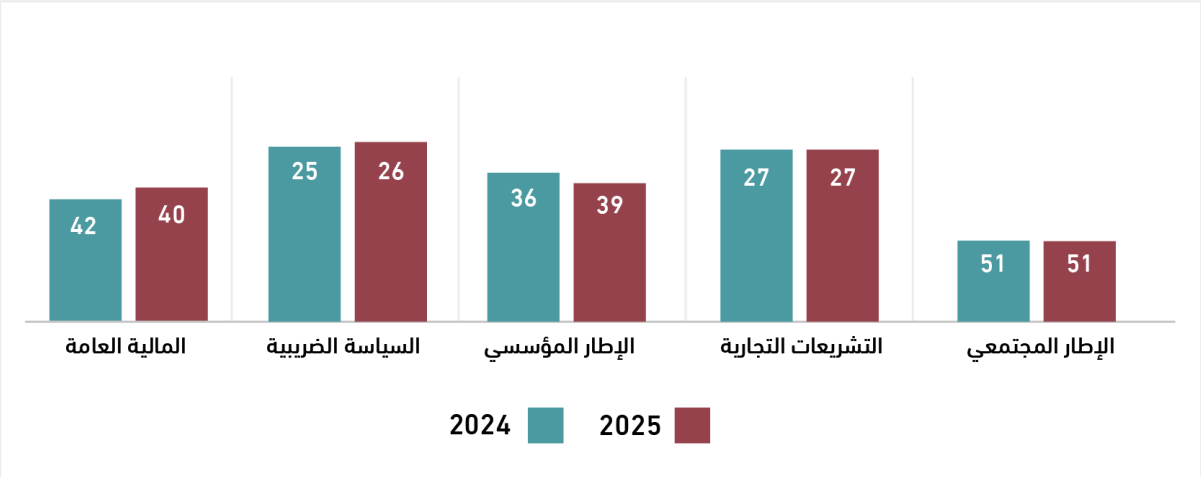

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي

محور كفاءة الأعمال:

شهد المحور تحسنًا محدودًا خلال عام 2025، حيث ارتفع ترتيبه إلى المرتبة 33 مقارنةً ب المرتبة 34 في عام 2024، ويعزى ذلك إلى تحسن الممارسات الإدارية داخل الشركات، إلى جانب تقدم محور سوق العمل ضمن كفاءة الأعمال والذي ارتفع ترتيبه من 29 إلى 21.

ويجدر التوضيح أن محور سوق العمل ضمن منهجية مؤشر التنافسية العالمي (IMD) - في إطار كفاءة الأعمال - يركز على عناصر مرتبطة بجاهزية بيئة الأعمال من منظور الشركات، بما يشمل توفر الكفاءات والمهارات، وأولوية تدريب العاملين، واستقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، إلى جانب مؤشرات تتعلق بمستويات الأجور وتكاليف العمل.

في حين يبرز الأردن في عدد من نقاط القوة الأساسية؛ حيث يحتل المرتبة الثالثة عالميًا في نسبة النساء في المناصب الإدارية، وهو مايعكس قدرة البنية المؤسسية على استيعاب الكفاءات وتمكينها، كما يأتي في المرتبة السابعة العمالة الأجنبية، والمرتبة الثامنة في النشاط الريادي المبكر، ما يشير إلى ديناميكية اقتصادية واضحة في بعض القطاعات.

مع ذلك، يواجه المحور تحديات هيكلية، أبرزها ضعف نسبة مشاركة القوى العاملة ، إلى جانب محدودية الوصول إلى الخدمات المالية الذي احتل المرتبة 65، ما يحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع، ويحتل تمثيل المرأة في المناصب الإدارية المرتبة الثالثة، في حين تبقى مشاركتها في سوق العمل منخفضة عند المرتبة (66)، ما يشير إلى وجود عوائق تنظيمية وثقافية مستمرة، ويؤكد التحسن الملحوظ في الإدارة والأسواق أن استهداف الاصلاحات بشكل فعّال يمكن أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة في كفاءة الأعمال والنمو الاقتصادي.

الشكل (6): محور كفاءة الأعمال - مرتبة

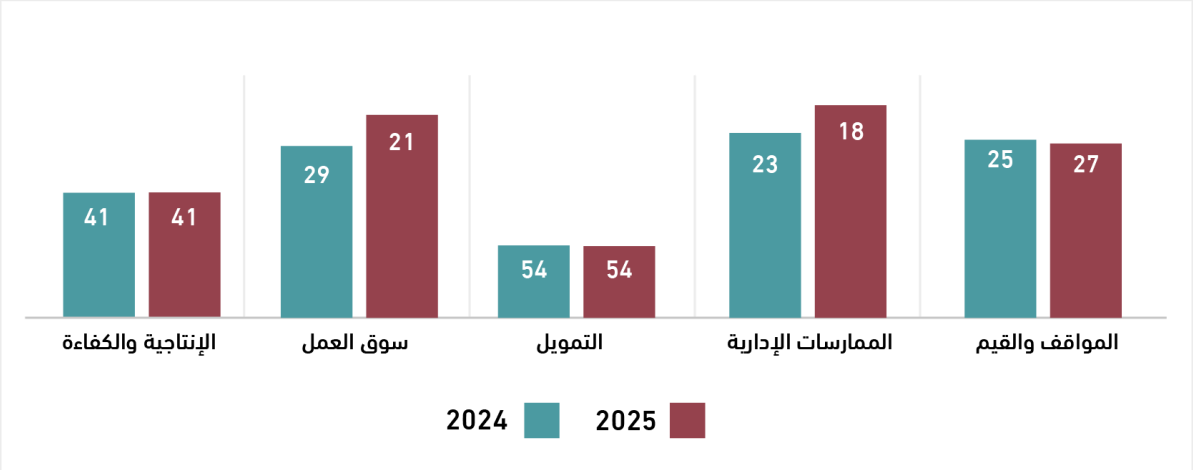

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي

محور البنية التحتية:

سجل المحور تحسنًا عامًا خلال عام 2025، حيث ارتفع إلى المرتبة 52 مقارنةً ب 55 في عام 2024، ويعود هذا التحسن إلى تقدم ملحوظ في البنة التحتية التكنولوجية والعلمية والتعليم، وعلى صعيد المحاور الفرعية، كانت أبرز المكاسب في البنية التكنولوجية الذي ارتفع ترتيبها من 58 إلى 53، في حين سجلت البنية الاساسية أكبر تراجع بانخفاض ترتيبها إلى 62 في عام 2025 مقارنةً ب 58 في عام 2024، ما أثر جزئيًا على الأداء العام للمحور.

ويعزز الأردن ترتيبه في محور البنية التحتية عبر عدد من نقاط القوة، أبرزها ارتفاع مستويات الاستثمار في قطاع الاتصالات الذي احتل المرتبة 10 عالميًا، إضافة إلى زيادة عدد خريجي التخصصات العلمية الذين جاء في المرتبة 12، إلى جانب النمو السكاني الإيجابي الذي احتل المرتبة 14، ما يشير إلى توفر قاعدة بشرية وإمكانات داعمة لسوق العمل على المدى المتوسط.

في المقابل، تظل البنية الرقمية بحاجة إلى تطوير، إذ تظهر نقاط ضعف في صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات، وعدد خوادم الإنترنت الآمنة، واشتراكات الإنترنت المتنقل، ما يحد من قدرة الاقتصاد الأردني على الاندماج الكامل في الاقتصاد الرقمي العالمي ويقيد تعزيز تنافسيته التقنية.

الشكل (7): محور البنية التحتية - مرتبة

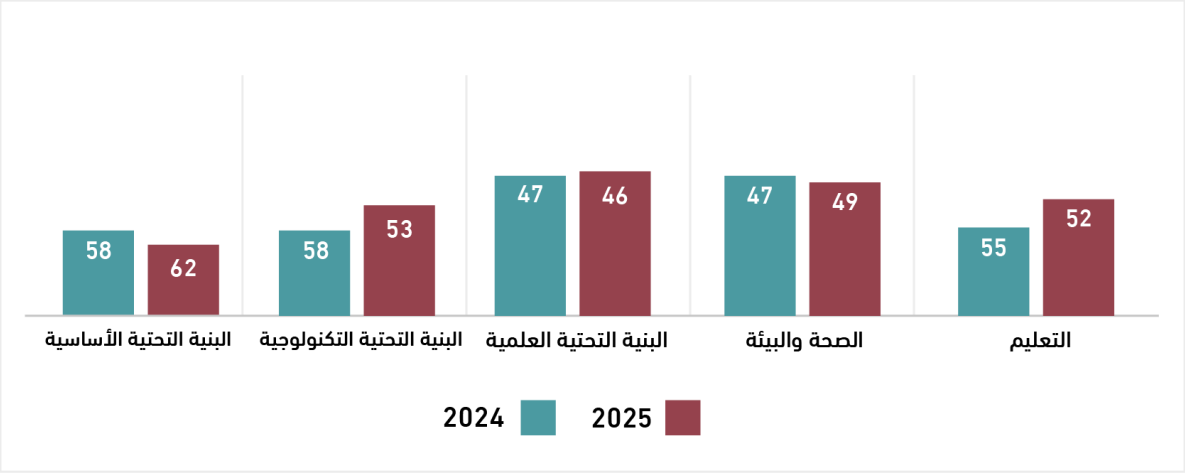

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي

ولإبراز أهمية هذا المؤشر بالنسبة للأردن وأدائه العام، تبرز أهمية مقارنة الأداء التنافسي للمملكة ضمن سياق النماذج الاقتصادية المقارنة لدول مختلفة..

الموقع التنافسي الإقليمي للأردن:

على المستوى الإقليمي تصدرت الإمارات قائمة البلدان العربية، فيما حل الأردن في المرتبة السابعة عربياً من بين سبع دول عربية مشاركة في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2025، وجاء مباشرةً بعد دول مجلس التعاون الخليجي وفي المرتبة 47 عالمياً، وهو ما يضع الأردن في سياق مختلف، باعتباره اقتصادًا غير نفطي قائمًا على رأس المال البشري، والانضباط المالي، والاصلاحات القطاعية الموجهة.

بالتالي، يعمل الأردن ضمن قيود هيكلية وتمويلية محدودة، ما يجعل المقارنات المباشرة مع هذه الدول تعكس في الغالب اختلاف نماذج التنمية الاقتصادية أكثر مما تعكس فجوات الأداء، ورغم هذه القيود، يحقق الأردن انجازات تنافسية واضحة، أبرزها تقدمه في ريادة الأعمال الذي احتل المرتبة 7 عالميًا، في حين جاء تمثيل المرأة في المناصب الإدارية في المرتبة 3 عالميًا، واستقرار الأسعار عند المرتبة الأولى عالميًا، وهو ما يظهر فعالية السياسات المؤسسية وجودة رأس المال البشري في دعم تنافسية الاقتصاد الأردني ضمن المنطقة.

الشكل (8): الدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي 2025 - مرتبة

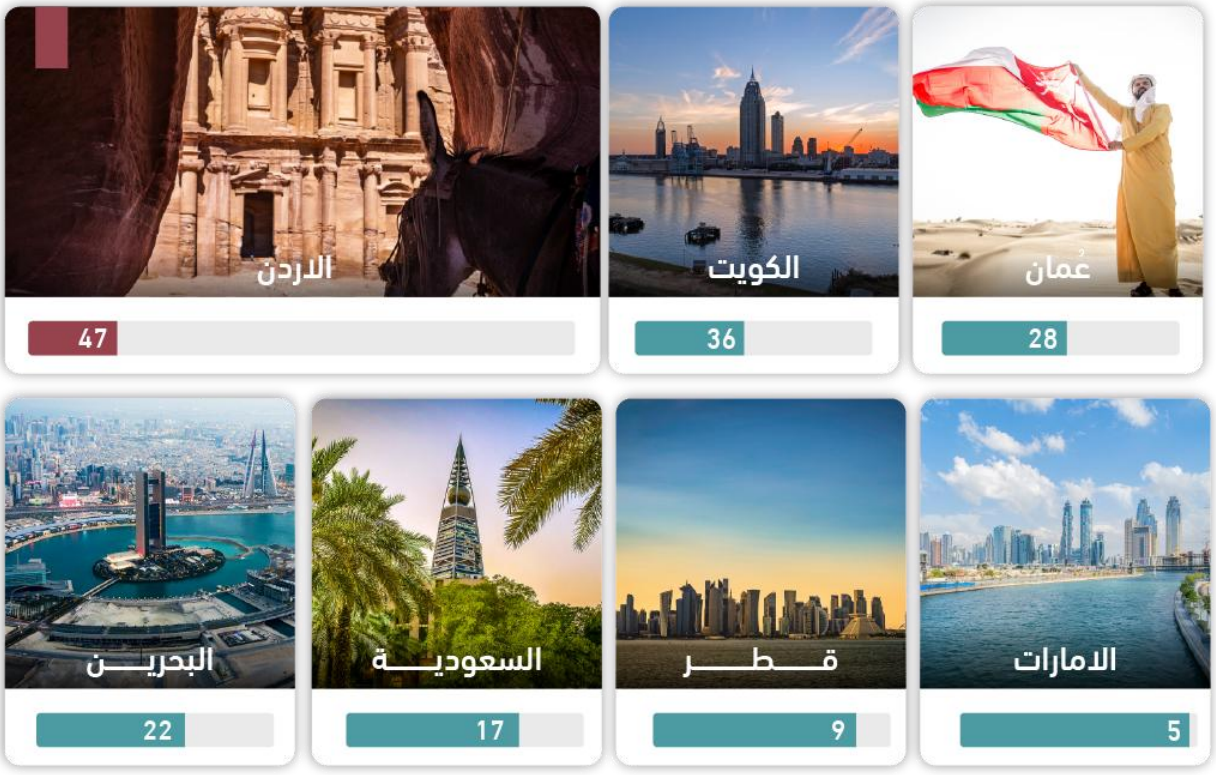

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2025

الأردن مقارنةً بدول مختارة ذات نماذج اقتصادية مختلفة:

على المستوى الدولي، ارتأى المنتدى اعتماد عيّنة مرجعية من الدول القريبة من الأردن في الترتيب التنافسي ضمن مؤشر التنافسية العالمي، وذلك بهدف إجراء قراءة تحليلية تفسيرية لترتيب المملكة، بعيدًا عن المقارنات الآخرى التي ترتكز على حجم الاقتصاد أو مستوى الدخل فقط. وقد شملت هذه العيّنة خمس دول سبقت الأردن مباشرة في الترتيب، إلى جانب عدد مماثل من الدول التي جاءت بعده، بالاضافة إلى مقارنة أدائها عبر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، بما يتيح فهماً أعمق للفروق البنيوية والوظيفية التي تفسّر تباين مواقعها التنافسية.

وتُظهر نتائج مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) لعام 2025، أن الأردن حافظ على ترتيبه التنافسي ضمن شريحة دولية متوسطة تضم اقتصادات متفاوتة في الحجم ومستويات الدخل وأداء سوق العمل، محققًا المرتبة (47) عالميًا. ويأتي هذا الأداء في سياق اقتصادي يتسم بقيود هيكلية واضحة، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، حيث سجّل الأردن أعلى معدل بطالة بين الدول المقارنة حيث بلغ في عام 2024 نحو (21.4%)، إلى جانب تدنّي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند نحو (4,618) دولارًا في العام ذاته، وهو من أدنى المستويات ضمن هذه الشريحة.

وفي ظل هذه المحددات، تُظهر القراءة المقارنة أن ترتيب الأردن جاء متقدمًا أو قريبًا جدًا من دول تمتلك اقتصادات أكبر حجمًا وأسواق عمل أكثر توازنًا ومستويات دخل أعلى، فعلى سبيل المثال، تمتلك إيطاليا اقتصادًا يتجاوز حجمه (2.3) تريليون دولار، ويزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها على (40) ألف دولار، إلى جانب معدل بطالة أقل بكثير بلغ نحو (6.8%)، ومع ذلك جاءت في المرتبة (43) عالميًا، بفارق محدود نسبيًا عن الأردن. وينطبق هذا النمط التحليلي على دول مثل سلوفينيا وبولندا، والتي تختلف عن الأردن من حيث الحجم والقدرات الاقتصادية، إلا أنها تقع ضمن النطاق التنافسي نفسه وفق منهجية المؤشر.

وتؤكد هذه النتائج أن التنافسية، كما تقيسها منهجية IMD ، لا تعكس الحجم الاقتصادي المطلق أو مستوى الدخل بقدر ما تعكس كفاءة تنظيم الاقتصاد، وجودة الإطار المؤسسي، واستقرار السياسات العامة، وقدرة الدولة على إدارة مواردها ضمن قيودها البنيوية. وفي هذا الإطار، تبرز إحدى نقاط القوة الجوهرية للاقتصاد الأردني في قدرته على الحفاظ على مستوى مرتفع من الاستقرار الكلي النسبي في بيئة داخلية وإقليمية عالية المخاطر. فقد حافظ الأردن على استقرار سعري ملحوظ، مدعومًا بسياسات نقدية محافظة ونظام ربط لسعر الصرف يتمتع بمصداقية عالية، ما أسهم في خفض حالة عدم اليقين وتقليص علاوة المخاطر مقارنة بعدد من الاقتصادات الأوروبية التي شهدت خلال الفترة ذاتها ضغوطًا تضخمية واختلالات مالية انعكست سلبًا على أدائها التنافسي.

وكما يعزز الأداء النسبي للنمو الاقتصادي هذا التفسير؛ إذ بلغ معدل النمو الحقيقي في الأردن نحو (2.5%)، وهو معدل محدود بالقيم المطلقة، إلا أنه يقارن إيجابيًا مع معدلات نمو شبه راكدة في عدد من الاقتصادات الأوروبية، في ضوء القيود البنيوية والديموغرافية.

ويُضاف إلى ذلك البعد المؤسسي، حيث يسجل الأردن أداءً مقبولًا نسبيًا في مؤشرات استقرار السياسات، ووضوح الأطر التنظيمية، وقابلية التنبؤ بالتشريعات الاقتصادية، وهي عناصر تكتسب وزنًا متزايدًا في بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين واضطراب سلاسل الإمداد. وبالنسبة للمستثمرين، يسهم وضوح القوانين واستمرارية السياسات في خفض تكاليف المعاملات وتقليص مخاطر التخطيط، بما يحد من أثر محدودية حجم السوق المحلي.

وبالتالي، يعكس استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن، والتي بلغت نحو (3.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، هذا المستوى من الثقة النسبية، لا سيما عند مقارنته بدول تسجل تدفقات استثمارية منخفضة أو متقلبة رغم كبر حجم اقتصاداتها، مثل إيطاليا وتركيا.

ومع ذلك، يبرز ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية مفارقة أساسية، إذ يتزامن التحسن النسبي في الموقع التنافسي مع استمرار مستويات البطالة عند مستويات مرتفعة، بما في ذلك بين الشباب والنساء. ويعكس ذلك أحد القصور البنيوي في مؤشرات التنافسية الشاملة، التي تُبرز كفاءة النظام الاقتصادي واستقراره، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحسنًا موازيًا في قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل كافية. وتؤكد الحالة الأردنية أن ترجمة الاستقرار والانضباط المؤسسي إلى نمو أكثر شمولًا ما تزال تمثل أحد التحديات الرئيسية خلال المرحلة المقبلة.

وبناءً عليه، لا ينبغي تفسير ترتيب الأردن التنافسي بوصفه مؤشراً على تكافؤ هيكلي مع الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، ولا باعتباره حالة استثنائية، بل باعتباره تعبيرًا عن قدرة اقتصاد صغير محدود الموارد على العمل ضمن نطاق تنافسي مماثل لاقتصادات أكبر حجمًا عندما تتوافر الانضباطية الاقتصادية والمصداقية المؤسسية. ويبقى التحدي الجوهري أمام الأردن في المرحلة المقبلة متمثلًا في تحويل هذا الاستقرار النسبي والأداء التنافسي إلى نمو قائم على التشغيل، ورفع الإنتاجية، وتعزيز رأس المال البشري، بما يضمن استدامة المكاسب التنافسية ويحد من مخاطر تآكلها تحت ضغط اختلالات سوق العمل.

الجدول(1): موقع الأردن التنافسي مقارنة بدول مختارة وفق مؤشرات اقتصادية وسوق العمل - 2024

الدولة	مرتبة	الناتج المحلى الإجمالى/مليار دولار	معدل البطالة	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي/بالدولار	صافى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي	صافى الاستثمار الأجنبى المباشر/بالدولار
تشيلي	42	330.267	9.1%	2.64%	16,709.89	3.8%	8,929,504,284.54
إيطاليا	43	2,380.83	6.8%	0.69%	40,385.34	1.1%	(18,969,183,113.08)
قبرص	44	37.634	5.6%	3.94%	38,674.29	-133.8%	5,489,989,656.02
بورتوريكو	45	126.03	5.5%	3.18%	39,343.72	0.0%	-
سلوفينيا	46	72.972	3.4%	1.73%	34,301.03	2.6%	404,582,559.91
الأردن	**47**	**53.352**	**21.4%**	**%2.5**	**4,618.10**	**3.1%**	**1,580,563,380.28**
هنغاريا	48	222.723	4.4%	0.56%	23,292.33	-27.9%	15,808,734,940.25
رومانيا	49	382.564	5.4%	0.92%	20,080.21	1.9%	5,170,638,511.27
اليونان	50	256.238	10.1%	2.09%	24,626.15	2.6%	4,522,415,327.28
الفلبين	51	461.618	2.2%	5.69%	3,984.83	2.0%	6,568,395,421.15
بولندا	52	917.767	2.5%	3.03%	25,103.57	2.2%	10,558,000,000.00
تركيا	66	1,359.12	8.40%	3.33%	15,892.00	0.9%	5,131,000,000.00

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، البنك الدولي- دائرة الاحصاءات العامة.

الأردن مقارنةً بدول مختارة ذات نماذج اقتصادية مختلفة ضمن المحارو الفرعية:

محور الأداء الاقتصادي:

تشير نتائج محور الأداء الاقتصادي في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2025 إلى أن الأردن حلّ في المرتبة (65) ضمن الدول المقارنة، ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بأداء الاقتصاد الحقيقي، لا سيما في ما يتعلق بقدرة النمو الاقتصادي على توليد فرص العمل ورفع مستويات الدخل، وفي المقابل، جاءت دول أخرى بترتيب أفضل ضمن هذا المحور، مثل بولندا وإيطاليا، نتيجة تحقيقها أداءً اقتصاديًا أكثر ديناميكية، الأمر الذي يبرز أن تحسين الأداء في هذا المحور يشكّل أحد الجوانب الرئيسة لتعزيز التنافسية الاقتصادية للأردن خلال المرحلة المقبلة.

الشكل(9): ترتيب الأردن ضمن محور الأداء الاقتصادي مقارنة بدول مختارة على مؤشر التنافسية العالمي 2025

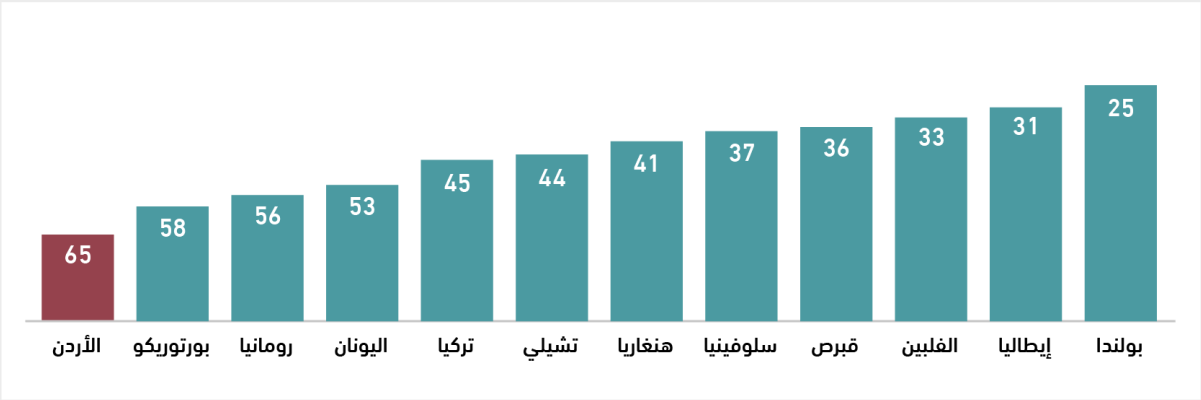

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2025

محور الكفاءة الحكومية:

وعلى مستوى محور الكفاءة الحكومية، جاء الأردن في المرتبة (39)، حيث حقق أداءً متوسطًا مقارنة بالدول المختارة، متراجعًا عن دول مثل تشيلي وقبرص، وأفضل من بعض الاقتصادات الأكبر من حيث الحجم وجاء ترتيب الأردن أعلى من دول مثل بولندا وإيطاليا وتركيا، ما يشير إلى أن كفاءة الحكومة لا تزال تمثّل مجالًا لتحسين الأداء التنافسي، لا سيما في ما يتعلق بفعالية السياسات العامة وجودة التنفيذ.

الشكل(10):ترتيب الأردن ضمن محور الكفاءة الحكومية مقارنة بدول مختارة على مؤشر التنافسية العالمي 2025

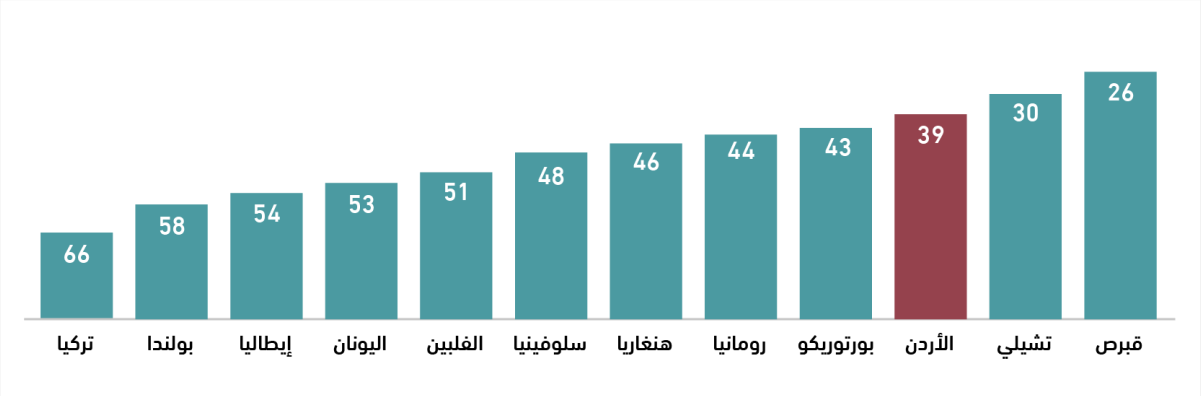

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2025

محور كفاءة الأعمال :

ويُظهر محور كفاءة الأعمال أحد أبرز نقاط القوة النسبية للأردن، حيث جاء في المرتبة (33)، متقدمًا على عدد من الدول ذات الاقتصادات الأكبر مثل تركيا وإيطاليا وبولندا. ويعكس هذا الترتيب أداءً أفضل نسبيًا في بيئة الأعمال وقدرة القطاع الخاص، مقارنة ببقية المحاور، ما يجعل كفاءة الأعمال من العناصر الداعمة لترتيب الأردن التنافسي ضمن الدول المقارنة.

الشكل(11): ترتيب الأردن ضمن محور كفاءة الأعمال مقارنة بدول مختارة على مؤشر التنافسية العالمي 2025

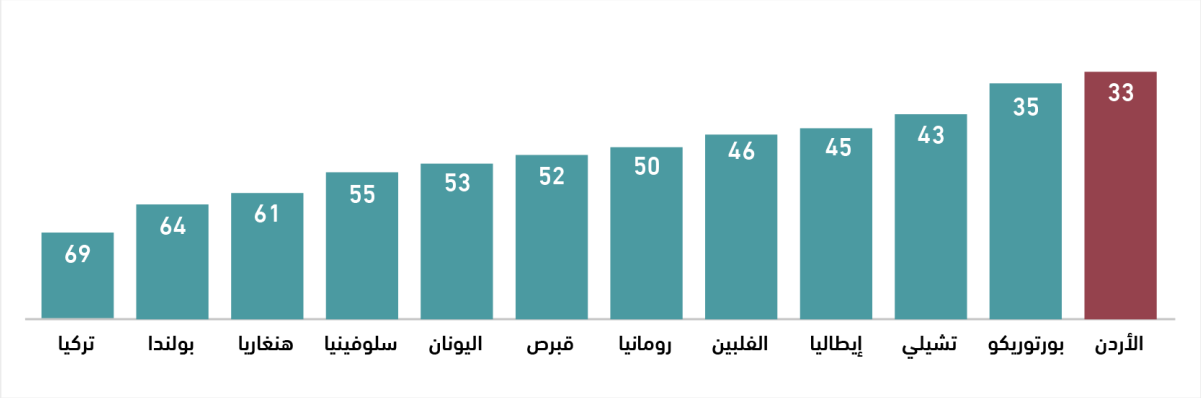

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2025

محور البنية التحتية:

حلّ الأردن في المرتبة (52) ضمن محور البنية التحتية، وهو ترتيب يعكس مستوى دون المتوسط مقارنة بالدول المختارة. حيث تقدّم الأردن على دول مثل تركيا والفلبين، ما يشير إلى أن البنية التحتية لا تزال تمثّل أحد جوانب الضعف النسبي التي تحدّ من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

الشكل(12): ترتيب الأردن ضمن محور البنية التحتية مقارنة بدول مختارة على مؤشر التنافسية العالمي 2025

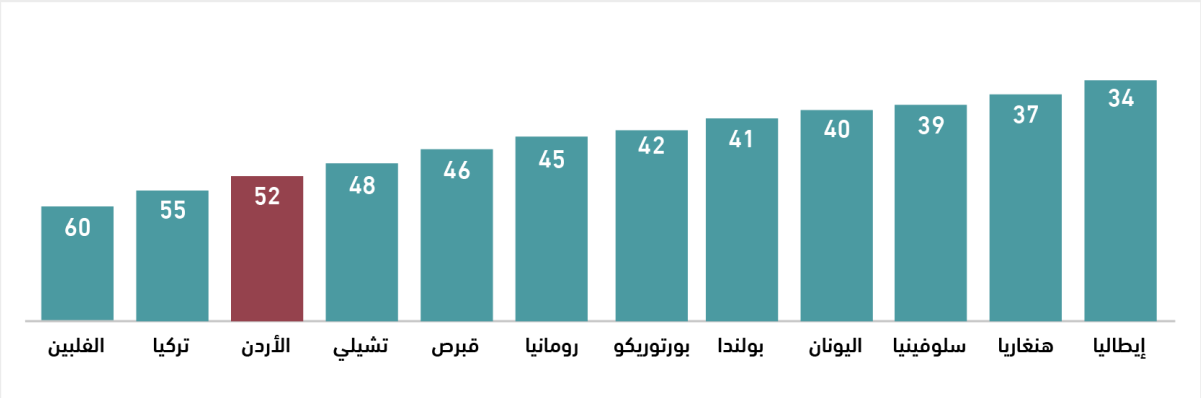

المصدر: تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2025

أثر الإصلاح الاقتصادي ضمن رؤية التحديث الاقتصادي:

في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، تبنّت السياسات الوطنية خلال الفترة (2023–2025) حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف رفع القدرة التنافسية وتحقيق نمو أكثر استدامة، عبر تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار، وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعزيز التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، إلى جانب بناء المهارات المطلوبة لسوق العمل المستقبلي. ويظهر أثر هذه التوجهات في تحسن ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة (54) في عام 2023 إلى المرتبة (47) في عام 2025، وهو تقدم يعكس تحسنًا نسبيًا في ركائز مؤسسية واقتصادية مرتبطة بالحوكمة وكفاءة الأسواق والبيئة التنظيمية، بما يعزز قدرة الاقتصاد على الاستجابة للقيود الهيكلية تدريجيًا.

ويتزامن هذا التحسن مع مؤشرات أداء أخرى، مثل توفير نحو (95,342) فرصة عمل في عام 2023 و(96,421) فرصة عمل في عام 2024، ما أسهم في خفض معدل البطالة من نحو (22%) إلى (21.4%). كما سجّل الاقتصاد نموًا إيجابيًا بلغ (2.8%) في الربع الثاني من عام 2025. إلا أن قراءة هذه المؤشرات ضمن منظور الرؤية تبرز نقطة محورية، فارتفاع عدد فرص العمل لا يعني بالضرورة تحولًا هيكليًا في سوق العمل، إذ تشير نتائج مؤشر التنافسية إلى استمرار ضعف الأداء في مؤشرات العمالة والمشاركة الاقتصادية، وهو ما يعكس فجوة بين "خلق الوظائف" و"رفع الإنتاجية"، وبين تحسن بيئة الأعمال وبين قدرة الاقتصاد على تحويل ذلك إلى فرص عمل مستقرة وعالية الجودة، خاصة للشباب والنساء.

وفي المقابل، يأتي البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي (2026–2029) بوصفه إطارًا تطبيقيًا يترجم أولويات الإصلاح إلى محركات قطاعية ومبادرات ومؤشرات قياس ومتابعة، بما يجعل العلاقة بين المؤشرات الدولية والسياسات الوطنية علاقة "تشخيص–استجابة" تتيح تحويل التحسن في المؤشرات إلى نتائج اقتصادية ملموسة.

وذلك من خلال عدة مستهدفات بما فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتي تسعى إلى تحقيق نمو حقيق نحو (3.1%) في عام 2026 إلى نحو (4%) في عام 2029، بما يعكس توجّهًا نحو رفع النمو تدريجيًا خلال فترة التنفيذ. كما يرفع البرنامج مستهدفات حجم الصادرات من (10.6) إلى (12.2) مليار دينار، ويستهدف صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من (1.9) إلى (3.4) مليار دينار للفترة ذاتها، بما يعزز قدرة الاقتصاد على توليد محركات نمو أكثر ارتباطًا بالإنتاج والتجارة والاستثمار. وفي جانب التشغيل، ويسعى البرنامج إلى استحداث فرص عمل بدءًا من (98.9) ألف فرصة في عام 2026 وصولًا إلى (107) آلاف فرصة في عام 2029، بما يسمح بقياس أثر التحسن التنافسي ليس فقط في الترتيب، بل في نتائجه الاقتصادية الملموسة على مستوى النمو وفرص العمل.

وفيما يتعلق بالاستثمار، فإن تعزيز الأثر الاقتصادي للتنافسية يتطلب الانتقال من الاكتفاء بتحسين البيئة التنظيمية إلى تبنّي أدوات أكثر منهجية في الترويج الاستثماري وتحويل التنافسية إلى تدفقات فعلية، من خلال تطوير فرص استثمارية قابلة للتمويل (Bankable Projects) وتعزيز التواصل مع المستثمرين الدوليين. كما تتعزز أهمية ربط هذا المسار بمؤشرات دولية مرتبطة بجاذبية الاستثمار وسهولة ممارسة

الأعمال، مثل مؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Regulatory Restrictiveness Index)، وتقرير جاهزية أنشطة الأعمال (Business Ready Report) ، بما يدعم القدرة على تحويل التحسن المؤسسي إلى توسع إنتاجي حقيقي ينعكس على التشغيل.

وفي سياق التجارة الخارجية، فإن تعميق البعد الإنتاجي–التصديري يمثل مسارًا محوريًا في تحويل التنافسية إلى مكاسب هيكلية مستدامة، عبر توسيع قاعدة الصادرات ورفع قيمتها المضافة وتنويع الأسواق، بما يعزز قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو قائم على الإنتاجية وليس على خلق وظائف كمية فقط.

وعلى صعيد سوق العمل، فإن تضييق فجوة "خلق الوظائف" مقابل "رفع الإنتاجية" يتطلب مسارات تدخل تستهدف القيود الهيكلية على التشغيل، لا سيما المرتبطة بإدماج العمالة غير الرسمية من خلال **"مشروع تعزيز الانتقال من العمالة غير الرسمية للعمالة الرسمية"**، وتنفيذ خطة شمول النوع الاجتماعي بما يعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

ويعزز هذا الاستنتاج ما تعكسه نتائج IMD من تفاوت بين أداء الأردن في بعض المحاور المرتبطة ببيئة الأعمال، وبين استمرار ضعف محور "الأداء الاقتصادي" مقارنة ببقية المحاور، في حين يحقق الأردن أفضل أداءً في محور "كفاءة الأعمال" (المرتبة 33)، وأضعف أداء في محور "الأداء الاقتصادي" (المرتبة 65)، وهو ما يشير إلى أن التحسن المؤسسي والتنظيمي يمثل شرطًا داعمًا للتنافسية، لكنه يحتاج إلى انتقال أسرع نحو توسع إنتاجي فعلي يعزز الإنتاجية ويرفع مستويات الدخل ويترجم إلى تشغيل أوسع نطاقًا. ويظهر تقاطع إضافي في مجالي التحول الرقمي والابتكار، بما يرتبط بمحوري "البنية التحتية" و"كفاءة الأعمال"، حيث يشكل تعميق ركائز الابتكار والبحث والتطوير والبنية التحتية الرقمية عنصرًا ضروريًا لتحويل كفاءة الإدارة والبيئة التنظيمية إلى إنتاجية قابلة للاستدامة وتنافسية قابلة للتصدير، بما يدعم فرص النمو النوعي وخلق وظائف أعلى جودة.

وبما أن المؤشرات الدولية أصبحت جزءًا من أدوات قياس الأداء الاقتصادي والمتابعة، فإن تحقيق أثرها الكامل يتطلب التعامل معها بوصفها أدوات تطوير وتوجيه للسياسات وليس مجرد ترتيب رقمي. ومن هنا، فإن المرحلة المقبلة تمثل اختبارًا مباشرًا لقدرة الاقتصاد على تحويل التحسن التنافسي إلى نتائج قابلة للرصد في النمو والصادرات وتدفقات الاستثمار وفرص العمل، بما يضمن أن التقدم في المؤشرات يعكس تحولا اقتصاديًا فعليًا ومستدامًا.

ومن منظور اقتصادي أعمق، فإن تحسن التنافسية غالبًا ما يسبق تحسن سوق العمل، لأن آثار الإصلاح المؤسسي والاستثماري تحتاج وقتًا حتى تنتقل إلى توسع إنتاجي فعلي وارتفاع في الطلب على العمالة. ولذلك، فإن الأثر الأكثر دلالة في المرحلة المقبلة لا يتمثل فقط في استمرار تحسن ترتيب الأردن، بل في قدرة السياسات على تسريع انتقال الإصلاحات إلى نتائج ملموسة في الإنتاجية والأجور وجودة الوظائف، عبر تعزيز مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات القطاع الخاص، وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات تولّد وظائف نوعية، وتحسين الحوافز التي تشجع التشغيل الرسمي والاندماج الاقتصادي.

وفي الختام، تشير نتائج مؤشر التنافسية العالمي 2025 إلى أن نجاح رؤية التحديث الاقتصادي لا يقاس بتحسن الترتيب العام بحد ذاته، بل بقدرتها على تفكيك الاختلالات الهيكلية، لا سيما المرتبطة في سوق العمل والإطار المؤسسي، وتحويل نقاط القوة الكلية إلى نمو تنافسي شامل ومستدام.

ويظل الاقتصاد الوطني بحاجة إلى تكثيف جهود الإصلاح الاقتصادي بما يعزز معدلات النمو وزيادة الإنتاجية، كما تتطلب الظروف الاقتصادية الحالية دعم المشاريع الرأسمالية عبر شراكات فعّالة مع القطاع الخاص بهدف جذب المزيد من الاستثمارات، إلى جانب اتخاذ خطوات استراتيجية لتحسين كفاءة القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الابتكار، وتطوير بيئة الأعمال والبنية التحتية، بما يسهم في توفير فرص عمل حقيقية للشباب، وتعزيز مكانة الأردن عالميًا.

وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من الأولويات المحورية لتحقيق انتقال تنافسي مستدام، تشمل توسيع قاعدة المشاركة في سوق العمل، واستعادة التنافسية الضريبية عبر تبسيط الإجراءات وتعزيز الاستقرار والشفافية، وتسريع التحول الرقمي، إلى جانب تطوير القدرة التصديرية بالتركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية، وفي مقدمتها الصناعات الغذائية وخدمات التكنولوجيا، وفي الوقت ذاته، تمثل البنية التحتية أحد المحاور الداعمة لاستدامة التنافسية، ما يتطلب إجراءات لرفع كفاءتها وتعزيز الخدمات الأساسية ودعم التوسع الإنتاجي.

وعليه، فإن الاستمرارية في تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية، مقترنة بتحسين الحوكمة والسياسات الاقتصادية، والتي من شأنها تعزز قدرة الأردن على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية، وترسخ ترتيبه التنافسي على المستويين الإقليمي والدولي، بما يضمن نموًا مستدامًا وفرصًا اقتصادية متجددة للأجيال القادمة.

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

الدول على مؤشر التنافسية العالمي 2025

Country	Rank	Score
Switzerland	1	100
Singapore	2	99.4
Hong Kong SAR	3	99.2
Denmark	4	97.5
UAE	5	96.1
Taiwan	6	93.7
Ireland	7	91.3
Sweden	8	90.2
Qatar	9	89.9
Netherlands	10	89.8
Canada	11	88.7
Norway	12	86.2
USA	13	84.3
Finland	14	83.8
Iceland	15	83.5
China	16	82.1
Saudi Arabia	17	82.1
Australia	18	78.4
Germany	19	78.2
Luxembourg	20	78.2
Lithuania	21	77.7
Bahrain	22	76.6
Malaysia	23	74.8
Belgium	24	74.6
Czech Republic	25	73.7
Austria	26	73.6
Korea Rep.	27	73.4
Oman	28	72.9
United Kingdom	29	71.9
Thailand	30	71.3
New Zealand	31	70.2
France	32	69.9
Estonia	33	69.7
Kazakhstan	34	69
Japan	35	68.7

Country	Rank	Score
Kuwait	36	68.7
Portugal	37	67.8
Latvia	38	67
Spain	39	65.8
Indonesia	40	64.3
India	41	64.2
Chile	42	62.5
Italy	43	62.5
Cyprus	44	61.8
Puerto Rico	45	61
Slovenia	46	59.1
Jordan	**47**	**57.8**
Hungary	48	56.7
Romania	49	56.6
Greece	50	55.3
Philippines	51	54.9
Poland	52	53.9
Croatia	53	51.2
Colombia	54	49.7
Mexico	55	48.8
Kenya	56	48.3
Bulgaria	57	48
Brazil	58	46.4
Botswana	59	46.1
Peru	60	45.9
Ghana	61	44.2
Argentina	62	42.8
Slovak Republic	63	42.8
South Africa	64	42
Mongolia	65	40.9
Türkiye	66	40.4
Nigeria	67	39.7
Namibia	68	37.5
Venezuela	69	25.5